عن البخلاء ومآسيهم

بسمة النسور

حفل التراث العربي بالقصص المضحكة عن البخلاء، وطرق تطفلهم على الموائد ومدى جشعهم، من دون تعمّق في البعد النفسي لسلوكهم غير المشرف. لا يمكن، في أي حال، اعتبار البخل مجرّد صفة قبيحة منبوذة في الإنسان، لأنه، في واقع الأمر، مرض عضال، قد يكون موروثاً أو مكتسباً، لكن لا شفاء منه في جميع الأحوال، وهو الأصل لنقائص كثيرة وخصال ذميمة، لا تجتمع مع الشخصية السويّة الجديرة بالاحترام، بل من شأنه أن يهلك الإنسان، ويدمر الأخلاق، وهو كفيل بأن يجرّد صاحبه من كلّ الصفات الإنسانية النبيلة من شجاعة وعزّة نفس وشهامة ومروءة. يعرّف علم النفس البخيل بأنّه «الذي يملك المال ولا ينفقه، حتى في المواقف التي تتطلب ذلك. ويرجع ذلك إلى خصلة التعلق، حيث يصبح جمع المال الهمّ الأول في الحياة». ذلك أنّ البخيل ليس إلّا عبداً ذليلاً للقرش، إذ تهون عليه كرامته، ويغدو شخصاً متطفلاً متكسباً فاقداً احترام الناس ومحبتهم. يظن نفسه ذكياً، حين يتهرّب من مسؤولياته بذريعة الفهلوة والشطارة، غير مدرك حجم الخسارة التي تلحق به، لأنّه في العادة متبلّد المشاعر، عديم الإحساس، لا يضيره لو تصدّق الآخرون عليه، ولو قام بالنصب والاحتيال في سبيل ألّا ينفق فلساً واحداً. وهو بالتاكيد لم يسمع بالمثل: «هين قرشك ولا تهين نفسك».

وتحت عنوان البخل، تندرج صفات قميئة مكروهة، مثل الأنانية والجبن والكذب والتردّد والخسّة والجحود، فبنكر المعروف ويبيع العشرة ويتنكّر للخبز والملح. وقد يتخلّى بسهولة عن أولاده المنكوبين بأب متجرّد من مشاعر الأبوة الحقة التي تقتضي التضحية وإنكار الذات والعطاء بلا حدود، ذلك أنّه بخيل حتى بمشاعره، فلا يتحرّك ضميره الذاهب في غفوة عميقة تجاه حاجة الأبناء الطبيعية لوجوده في حياتهم، داعماً ومسانداً لهم في مرحلة حساسة من حياتهم، يتوقعون حضوره في تفاصيل يومية صغيرة، يتهرّب منها كي يتجنّب الإنفاق عليهم، وتعجّ المحاكم الشرعية بقصص مخزية تبعث على الاشمئزاز عن آباء بخلاء مقتدرين، تخلوا، عند الطلاق، عن مسؤولياتهم في تربية أبنائهم وتوفير كلّ احتياجاتهم المادية والعاطفية. فينشأ الصغار أيتاماً غير معلنين، على الرغم من عدم وجود شهادة وفاة رسمية ومراسيم دفن وعزاء، حقيقية، تبيح لهم ذرف دموع الحزن والتحسّر، ثم المضي في حياتهم، مستسلمين لمصيرهم أيتاماً محرومين لا ينتظرون لمسة حب وحنان من أب غاب تحت التراب، يزورون قبره في الأعياد، فتسيطر عليهم مشاعر الخيبة والخذلان والغضب والحرمان، ولا يملكون سوى أن يقارنوا أنفسهم بأقرانهم ممن منحهم الله آباء حانين عطوفين مسؤولين، يوفرون لأولادهم حقهم في الأمان النفسي والاستقرار العاطفي، فتتضاعف عند أولئك الصغار عائري الحظ، وتتنامى حالة السخط في نفوسهم الغضّة غير القادرة على التعبير، ويتراكم لديهم الإحساس بالنقص وانعدام الثقة بالنفس وبالآخرين، ما يعرقل المسار الطبيعي المفترض لنموهم أطفالاً أصحاء، نفسياً وذهنياً.

في العادة، تقرّر المحاكم الشرعية التي تسودها عقلية ذكورية بائسة مبالغ زهيدة لا تكفي الحدّ الأدنى من متطلباتهم المعيشية من غذاء وملبس وتعليم وعلاج. وهنا تجد المطلقة، من رجل بخيل يعبد القرش ويفضله على أولاده، نفسها أمام تحدٍّ كبير، كي تعوّض صغارها عن جبن طليقها وتخاذله، وتكرّس ذاتها بالمطلق لرعاية صغارها نفسياً وعاطفياً، وتعمل بأسنانها وأظفارها على تأمين قوت يومهم، علهم يتجاوزون حسّ الفقد والحرمان الذي سبّبه أب لا يستحق أن يحمل شرف اللقب. مثل هذه الأم المكافحة جديرة بالتقدير الكبير، لقدرتها على التصدّي والتحمّل في سبيل سعادة أبنائها، مضحّية بكلّ شيء من أجلهم. أما ذلك النموذج البخيل المتخاذل، فلا يستحق سوى الازدراء والتجاهل والنسيان، علاوة على شهادة وفاة رمزية صادرة من أرواح صغار مخذولين، ممن لم يتوانَ عن التخلّي عنهم بقلب بارد، وهي عقوبة عادلة لا ريب فيها.

هل تغادر تونس انتقالها الديمقراطي؟

المهدي مبروك

تسود سردية محبطة تفيد بأن أمراض تونس الحالية ناجمة عن انتقالها الديمقراطي. بقدم الإعلام وبعض النخب ما يتوهمان أن ما حلّ بتونس ناجم عن خطواتها المقطوعة في ديمقراطيتها الهشّة، بعرضون كل العيوب التي نجمت عنها: الفقر والتهميش وارتفاع معدل الجريمة وتلاشي هيبة الدولة والهجرة غير الشرعية إلخ. كل هذه القضايا البنيوية التي يعود بعضها إلى ما قبل الثورة بعقود تنسب إلى عشرية الانتقال الديمقراطي. تشتغل آلة التضليل فتعمد إلى تسمية العشرية الفارطة العشرية السوداء، أو عشرية الفساد. تمحو هذه التسمية ذات الاستراتيجية الماكرة كل ما راكمته البلاد من مكاسب ديمقراطية: دستور وحقوق الإنسان، وحريات شخصية ومدنية وانتخابات حرّة ونزيهة، وغيرها من فضائل هذا الانتقال. بفضل هذه التجربة، انضمت تونس إلى نادي الدول الديمقراطية وتبوأت مرتبة جيدة، كما حازت مكانة تليق بتجربتها، بفضل هذا الانتقال الديمقراطي ذاته أيضا حظيت بكثير من التعاطف والتقدير الدوليين.

أخفقت النخب المتعاقبة في تسويق تجربة انتقالها، حتى أن بعضهم جافاها، بل وعاقبها، حتى شعرنا أن التجربة محاصرة، ولم يقف معها إلا قليلون، وهم يقدّمون من بدائل عن تلك الحقبة التي يرجمونها، وكان اللفظ قد استعمله بروين أحد معضلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية تنعش الديمقراطية المرتبكة. وإذا كان موقف بعض البلدان العربية مفهوما، لاعتبارات تتعلق جلها بالخوف من جاذبية التجربة وتهديدها لضمنيا لمصالحها، على الرغم من أن الثورة لم تنشغل بغيرها، وكانت محض محلية. لقد ظلّ موقف الاتحاد الأوروبي غريباً، إذ لم يستثمر في إنجاح التجربة بالحجم الذي استثمره في دعم الاستبداد والأنظمة المتسلطة.

يتم حالياً من خلال شبكات التواصل التي تنشّطها كتائب إلكترونية مستعدة لسحل خصومها والتنكيل بهم وشيطنة التجربة، حتى أن الرئيس قيس سعيّد لم يتردّد في شتم الانتقال الديمقراطي، ونعته بـ«انتقال من فساد إلى فساد». وبقطع النظر عن دقة هذا الكلام، فإنّ الفكرة التي يحرص عليها منظّرو الانقلاب وحشدهم الشعبي ترذيل الانتقال الديمقراطي برمته والخروج منه. في هذه المناخات المتحرّشة بالانتقال الديمقراطي، يتم تحريض الناس على الخروج منه وإغلاق قوسيه نهائياً. لكن لا أحد يعرف الوجهة التي يدفعوننا إليها. ومع ذلك، فهي وسعنا توقع ملامح المسلك الذي يرسمونه لنا، لا يقتضي الأمر كثيراً من النباهة. ثمّة مؤشرات عديدة تشي أنّ البلاد إن خرجت من انتقالها الديمقراطي لن تكون المحطة المقبلة سوى الاستبداد والشعبوية التسلّطية. لا يحرص حرّاس ما بعد 25 جويلية (25 يوليو/ تموز، يوم أعلن قيس سعيّد إجراءاته) على تصحيح تجربة الانتقال الديمقراطي، كما يقول بعض منهم من حين إلى آخر، بل إنّهم يقودون التونسيين إلى سلمولية لا تؤمن بأدنى مبادئ الديمقراطية: الحوار، التعدّدية، الاختلاف، المواطنة... إلخ. يخون الخطاب الحالي كلّ مخالف، ولا يرى في أيّ معارضة حتى ولو كانت ناعمة، سوى مؤامرة.

لذلك، خروج تونس من انتقالها الديمقراطي سيقودها إلى كلّ المآلات المخيفة التي تنتهي إليها الأنظمة الاستبدادية. لم يهتم راسمو مرحلة ما بعد 25 جويلية بما يمكن أن يقدّموه من بدائل عن تلك الحقبة التي يرجمونها، وكان اللفظ قد استعمله بروين الجهبوري، وهو يصف منظمي التظاهرات التي جرت خلال الأسابيع المنصرمة. وقد نجح سعيّد في شلّ خصومه، حتى الأكثر قوة وحضوراً خلال السنوات الماضية، على غرار حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات المجتمع المدني، لكنّه ظلّ عاجزاً عن رسم ملامح الفترة المقبلة التي سيكون مسؤولاً أوحد عليها.

لا يؤمن الرئيس أنّ له شركاء وطن، قبل شركاء حكم، يستشيرهم ويستمع إلى آرائهم، فهم، حسب اعتقاده، رعايا عليهم السمع والطاعة، حين يصدر أوامره التي لا تنطق عن الهوى. إن ظلّت البلاد تغادر انتقالها الديمقراطي تدريجياً، فإنها لن تذهب إلّا إلى الاستبداد.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

في تعقيدات الحرب الإثيوبية

علاء بيومي

تُجمع التحليلات المختلفة للحرب الأهلية الدائرة في إثيوبيا على تعقّدها وافتقارها لحلّ سريع لعدة أسباب.

أولاً: يفتقر المشهد لأيّ معلومات دقيقة عن مواقع المعارك بين قوات الحكومة المركزية والمتمرّدين، ومدى اقترابها من أو ابتعادها عن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وذلك بسبب الحظر الذي تفرضه الحكومة الإثيوبية على مناطق القتال، إذ أعلن المتمرّدون في أوائل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، عن اقترابهم من العاصمة، وأنهم على بعد حوالي 400 كم منها، وهو ما نفته الحكومة المركزية، لكنّها سرعان ما أعلنت حالة الطوارئ، وطالبت سكان العاصمة بالاستعداد للدفاع عنها. كما يبدو من مطالبة الحكومات الأجنبية لرعاياها بترك البلاد أنّ الحرب تقترب من العاصمة وتنتشر.

ثانياً: لم تعد الحرب التي بدأت منذ عام تقريباً تقتصر على الصراع بين الحكومة المركزية وجبهة تحرير تيغراي، أو في إقليم تيغراي نفسه، حيث توسّعت لتشمل إقليمي عفر وأمهرا في شمال إثيوبيا، ودخلت الجبهة، أخيراً، في تحالف مع حوالي عشر جماعات سياسية وعرقية أخرى، من بينها جماعات تمثل عرقية الأوورمو، أكبر الجماعات العرقية في إثيوبيا (حوالي 40% من السكان)، والتي ينتمي إليها رئيس الوزراء، أبي أحمد، وسط أنباء عن اندلاع القتال في إقليم أوورومیا، جنوب العاصمة.

ثالثاً: يعتمد رئيس الحكومة، أبي أحمد، في حربه منذ البداية على تحالف مع كل من إريتريا، والتي تجاور إقليم تيغراي من الشمال، وقوات من إقليم أمهرا، والذي يجاور تيغراي من الغرب، ويمكّن للإقليم عداءً تاريخياً، عدا عن أنّ ثمّة نزاعاً على مناطق في غرب تيغراي أعاد إقليم أمهرا احتلالها خلال الحرب الدائرة. وهذا يعني أنّ الحرب توسعت أفقياً منذ البداية، وأنها لم تكن بين الحكومة المركزية وواحدٍ من أقاليم البلاد، أو بينها وبين جماعة متمرّدة، وهي جبهة تحرير تيغراي، بل توسعت وتكاد تصل إلى حرب أهلية تبتلع أعداداً أكبر من أقاليم إثيوبيا العشرة وعرقياتها الثمانين.

رابعاً: يزيد من تعقيد الحرب ارتكاب مختلف أطرافها جرائم حرب مؤسفة في حق الطرف الآخر، إذ تتحدّث التقارير الدولية عن فظاعات ارتكبتها القوات الإثيوبية والإريترية في حق شعب التيغراي، تشمل قتل الأبرياء واغتصاب النساء وقصف المدن الآهلة بالسكان، وتشريد حوالي مليوني شخص، وفرض حصار مستمر منذ شهور على الإقليم، جعل الغالبية العظمى من سكان الإقليم في حاجةٍ لمساعدات، بما في ذلك حوالي نصف مليون شخص، وربما أكثر، يواجهون خطر المجاعة.

كما ارتكبت قوات تيغراي جرائم حرب جسيمة في حق شعبي عفر وأمهرا، ولا تتردّد الحكومة المركزية في استخدام خطاب الكراهية بشكل مستمر ضد أقلية التيغراي. وتتحدّث وسائل الإعلام الدولية عن حملات أمنية مستمرّة تشنها السلطات الإثيوبية في أديس أبابا للبحث عن أبناء أقلية التيغراي المقيمين فيها واعتقال الرجال منهم. وهذا يعني أنّ الجرائم التي ارتكبت من شأنها تعميق أمد الصراع وإطالته، حتى إن تم التوصل إلى حلّ عسكري وسياسي له، فلن تندمل الجراح الغائرة بسرعة أو سهولة.

خامساً: على الجانب العسكري، يبدو أنّ طرفي الصراع عاجزان عن إيجاد حلّ عسكري سريع له، فقد تلقت قوات الحكومة المركزية هزائم مفاجئة ومتتالية في المعارك، خصوصاً منذ يونيو/ حزيران الماضي، فبعد احتلالها السريع إقليم تيغراي وعاصمته ماكلا في بداية القتال، والذي نشب في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أعلنت، بشكل مفاجئ، انسحابها من الإقليم في يونيو الماضي، بعدما استطاعت قوات جبهة تحرير تيغراي إعادة تنظيم صفوفها واستعادة توازنها. ويجب الإشارة هنا إلى أن الجبهة سيطرت على الحزب الحاكم في إثيوبيا منذ أوائل التسعينيات وحتى مجيء أبي أحمد إلى الحكم في عام 2018، وإلى أنها تضم عدداً من أكبر القادة العسكريين الإثيوبيين في الحكومات السابقة، وأنها جبهة على دراية جيدة بحروب العصابات والمتمرّدين. ويبدو أنّ أبي أحمد لم يقدّر قوتها بشكل جادّ، ولم يقدّر ضعف قواته وتفرقها، وأنّ الجرائم

> تبدو عودة جبهة تحرير تيغراي إلى الحكم أمراً مرفوضاً من نسبة لا يستهان بها من أبناء الشعب الإثيوبي

المستمرة والجسيمة التي ارتكبتها القوات الإثيوبية والإريترية في تيغراي دفعت أبناء الإقليم إلى التوحد خلف الجبهة، بعدما باتوا يشعرون بتهديد وجودي يتعرّضون له على أيدي القوات والحكومة الإثيوبية وحلفائها، وهو ما ساعد جبهة تحرير تيغراي في تحقيق الفوز تلو الآخر على قوات الحكومة الإثيوبية منذ يونيو الماضي، وعلى الوسط في إقليمي عفر وأمهرا وأقترابها من العاصمة.

على الجانب الآخر، تبدو عودة جبهة تحرير تيغراي إلى الحكم أمراً مرفوضاً من نسبة لا يستهان بها من أبناء الشعب الإثيوبي، فالجبهة كانت في الحكم لحوالي ثلاثة عقود، وعرف عنها باستبداد دفع الحزب الحاكم إلى البحث عن شخصية لا تنتمي للجبهة، والدفع بأبي أحمد، ضابط الجيش والاستخبارات السابق المنحدر من أب من عرقية الأورومو وأم من إقليم أمهرا، إلى الحكم في 2018. وهذا يعني أنّ عودة الجبهة إلى الحكم سريعاً قد تكون أمراً غير مرحب به جماهيرياً. كما تعارض قوى دولية، كالولايات المتحدة، استيلاء جبهة تحرير تيغراي على العاصمة بالقوة. وليس واضحاً مدى قوة الجبهة العسكرية، وقدرتها على الاستمرار في القتال في ظل الحصار المفروض على المفروض عن إقليم تيغراي، وإيصال المساعدات، وتحقيق قدر من الاستقلالية عن سلطة الحكومة المركزية من خلال المفاوضات.

سادساً وأخيراً، تبدو فرص إيجاد حلّ سياسي سريع صعبة ومعقدة أيضاً، فالحرب قامت بالأساس بسبب رفض أقلية التيغراي لسياسات أبي أحمد القمعية في حق بعض قادتها، ومحاولته فرض طرق أكثر مركزية في الحكم، وهي الأسباب نفسها التي دفعت بعض الجماعات المنتمية لعرقية الأورومو وغيرها لمعارضة أبي أحمد، والتحالف مع جبهة تحرير تيغراي. وهذا يعني أنّ رفض عرقيات مختلفة الحكم المركزي وسلطة الحكومة المركزية من أهم أسباب الحكم لحوالي ثلاثة عقود، وعرف وبحريات أكبر للأقاليم من المطالب البحث عن شخصية لا تنتمي للجبهة، والدفع بأبي أحمد، ضابط الجيش والاستخبارات السابق المنحدر من أب من عرقية الأورومو وأم من إقليم أمهرا، إلى الحكم في 2018. وهذا يعني أنّ عودة الجبهة إلى الحكم سريعاً قد تكون أمراً غير مرحب به جماهيرياً. كما تعارض قوى دولية، كالولايات المتحدة، استيلاء جبهة تحرير تيغراي على العاصمة بالقوة. وليس واضحاً مدى قوة الجبهة العسكرية، وقدرتها على الاستمرار في القتال في ظل الحصار المفروض على المفروض عن إقليم تيغراي، وإيصال المساعدات، وتحقيق قدر من الاستقلالية عن سلطة الحكومة المركزية من خلال المفاوضات.

سادساً وأخيراً، تبدو فرص إيجاد حلّ سياسي سريع صعبة ومعقدة أيضاً، فالحرب قامت بالأساس بسبب رفض أقلية التيغراي لسياسات أبي أحمد القمعية في حق بعض قادتها، ومحاولته فرض طرق أكثر مركزية في الحكم، وهي الأسباب نفسها التي دفعت بعض الجماعات المنتمية لعرقية الأورومو وغيرها لمعارضة أبي أحمد، والتحالف مع جبهة تحرير تيغراي. وهذا يعني أنّ رفض عرقيات مختلفة الحكم المركزي وسلطة الحكومة المركزية من أهم أسباب الحكم لحوالي ثلاثة عقود، وعرف وبحريات أكبر للأقاليم من المطالب

> تبدو عودة جبهة تحرير تيغراي إلى الحكم أمراً مرفوضاً من نسبة لا يستهان بها من أبناء الشعب الإثيوبي

المستمرة والجسيمة التي ارتكبتها القوات الإثيوبية والإريترية في تيغراي دفعت أبناء الإقليم إلى التوحد خلف الجبهة، بعدما باتوا يشعرون بتهديد وجودي يتعرّضون له على أيدي القوات والحكومة الإثيوبية وحلفائها، وهو ما ساعد جبهة تحرير تيغراي في تحقيق الفوز تلو الآخر على قوات الحكومة الإثيوبية منذ يونيو الماضي، وعلى الوسط في إقليمي عفر وأمهرا وأقترابها من العاصمة.

على الجانب الآخر، تبدو عودة جبهة تحرير تيغراي إلى الحكم أمراً مرفوضاً من نسبة لا يستهان بها من أبناء الشعب الإثيوبي، فالجبهة كانت في الحكم لحوالي ثلاثة عقود، وعرف

كاريكاتير عماد حجاج

هل نصل إلى عالم من دون أيتام؟

داود كتّاب

من النتائج غير المعروفة عن جائحة كورونا، الازدياد الخطير في عدد الأطفال الأيتام. فحسب دراسة أجرتها مجلة «The Lancet» فإنّ ما يقارب مليون طفل في العالم أصبحوا أيتاماً بسبب الوباء (وفاة أحد الأبوين أو كليهما) بين يوليو/ تموز 2020 ومارس/آذار 2021. وفي عالمنا العربي توزع عدد الأيتام: العراق 38,100 طفل، مصر 24,900، الأردن 7,900، سورية 1,900، الكويت 580، جنوب السودان 260، الإمارات 90 طفلاً.

وجود أيتام بأعداد كبيرة ليس مرضاً لا علاج له، بل مشكلة اجتماعية، وهناك حلول كثيرة يمكن العمل عليها للتقليل من الآثار السلبية، وصولاً إلى ما تطالب به المؤسسة الدولية «nomoreorphans» اليوم الذي لا يوجد فيه أيّ يتيم في العالم. ففي وقت يواجه العالم ازدياداً في عدد الأيتام، هناك أزواج كثيرون لا يستطيعون الإنجاب، ويتوقون لاحتضان طفل، ولديهم المقدرة والرغبة لتربيته أو تربيتها. وفي الوقت نفسه، يوجد ملايين الأطفال فاقدي السند، يتوقون إلى عائلة تحتضنهم، وتوفر لهم الدفء البيتي والاستقرار الحياتي، بعيداً عن دور الأيتام وصعوبات الحياة منها.

لكن، على الرغم من وجود فرصة لمعالجة طرفي المشكلة، فإنّ القوانين والتشريعات والثقافة المتوارثة، إضافة إلى الجهل المجتمعي، أبقت هذه المآسي الإنسانية من دون علاج، وتسمح المواقف الفقهية الإسلامية، والتي تمت شرعنتها في التعليمات الرسمية لدى الجهات ذات الشان، بالحضانة، أي أنّ العائلة الراغبة تستطيع احتضان أطفال، لكن من دون نقل الاسم إليهم، وبشرط أن يكون الأطفال والأزواج من الديانة نفسها، وهو أمر صعب أحياناً، بسبب عدم القدرة على تحديد ديانة الأطفال اللقطاء. وقد عملت دول على معالجة الموضوع بصورة إنسانية، فمثلاً، تحت اتفاقية لاهاي (وقعت دول عربية عليها منها الأردن) على تسهيل عمليات مساعدة الأطفال، ومنها موضوع الحضانة والتبنّي. واتخذ الأردن، في السنوات الأخيرة، خطوات إيجابية في موضوع الرعاية والحضانة، بحيث يستطيع الأزواج رعاية طفل بدون نقل الاسم إليه/ إليها. ومنذ مطلع الستينيات، بلغ عدد العائلات المتحضّنة في الأردن ما يقارب 1500 أسرة، ويوجد الآن نحو مائتي أسرة على قائمة الانتظار، لاحتضان أطفال فاقدي الرعاية الأسرية.

وقد أوضحت الصحافية الأردنية دانيا قطيشات، في تقرير مميز لها في موقع «المغطس» والذي كسر الجليد في الاهتمام بموضوع كان يعتبر محظوراً مدة طويلة، إذ أجرت لقاءً مع الناشطة نسرين حوتامة، التي انشأت مع أخرين مؤسسة «سندك» لزيادة الوعي والعمل على تعديل التشريعات لتحسين وضع الأيتام. صرحت حوتامة لـ«المغطس» أنّ العائلات المتحضنة قد تواجه صعوبات قانونية في إجراءات عملية الاحتضان، لكنّها تُعتبر صعوبات روتينية. أما عن الصعوبات الاجتماعية، فقالت إنّ المجتمع المسيحي بشكل خاص، والأردني عموماً، والثقافة المتوارثة، إضافة إلى الجهل المجتمعي، أبقت هذه المآسي الإنسانية من دون علاج. وتسمح المواقف الفقهية الإسلامية، والتي تمت شرعنتها في التعليمات الرسمية لدى الجهات ذات الشان، بالحضانة، أي أنّ العائلة الراغبة تستطيع احتضان أطفال، لكن من دون نقل الاسم إليهم، وبشرط أن يكون الأطفال والأزواج من الديانة نفسها،

> منذ مطلع الستينيات، بلغ عدد العائلات المحتضنة في الأردن ما يقارب 1500 أسرة

«طعم الطين»، يساعد في زيادة الوعي، من إخراج علاء ربابعة وبطولة عبير عيسى، وبمباركة وزارة الثقافة، لتشجيع عمليات احتضان الأيتام.

لكنّ الموضوع لا يحلّ مشكلة الأزواج المسيحيين، والذين لا موانع دينية لهم بالتبنّي في الأردن، على الرغم من صغر عددهم، فإنّ عدداً كبيراً من الأزواج المقتدرين، ممن يتوقون إلى تبنّي أطفال، أو على الأقل احتضان أطفال، غير قادرين على إيجاد حلّ بسبب ندرة توفر أطفال مسيحيين في الأردن. والحل، كما تقترح حوتامة، قد يكون في السماح للأزواج الأردنيين برعاية أطفال مسيحيين من دون سند، من دول مجاورة، مثل العراق وسورية ومصر وفلسطين... ويقول مستشار قاضي القضاة، أشرف العمري، للمناشطة نسرين حوتامة، في التقرير نفسه، إنّ الموضوع يمكن حلّه قانونياً بإضافة كلمة «باستثناء المسيحيين» بشرط ان تكون هناك مراجع دينية في الكتاب المقدس وانظمة مناسبة لذلك في المحاكم الكنسية.

(كاتب من الأردن)

حركة الأقيال اليمنية... إحياء هوية أم عنصرية مضادّة؟

ميساء شجاع الدين

أصبح لخطاب الهوية اليمنية الصاعد، والذي تبنى مفردة الأقيال التي كانت تطلق على الملوك اليمنيين القدامى، شعبية، وصارت مضامينه تثير جدلاً كثيراً. وبالطبع، فكرة اللجوء للتاريخ وعظمته هرباً من نكبات الواقع ملازمة لكل الأمم، خصوصا في أوقات الصراع والحروب، حيث يلعب التاريخ دوراً مهماً في تحفيز القتال وتحديد هوية الأعداء والحلفاء.. ومن يتجول في مواقع المجموعات الفيسبوكية لهذه الحركة لا يأخذ وقتاً طويلاً حتى يلاحظ أنها تمجّد التاريخ اليمني القديم قبل الإسلام وتعادي الإمامة، وربما المرحلة الإسلامية كلها في التاريخ اليمني، إضافة إلى عدائها الصريح للهاشميين.

لطالما كانت مرحلة تاريخ ما قبل الإسلام محلّ تجاهل أو إنكار من القوى الإسلامية، فمثلاً كان مؤسس جماعة الحوثيين، حسين الحوثي، يسخر من كل محاولات الفخر بالحضارة اليمنية قبل الإسلام، واعتبرها فكرة معادية للهوية الإسلامية، في تطابق كلي مع السلفيين وبقية تيارات الإسلام السياسي السني في معاداتها التاريخ السابق للإسلام والتقليل من شانه. هذا وكلهم يحاولون صياغة تاريخهم الخاص، نقطة مرجعية يرتكز عليها وجودهم، فالإمامة مرجعية تاريخية واضحة لدى الحوثيين، تُذكر بشكل تمجيدي في محاضرات حسين الحوثي. شيء مشابه تقوم به جماعات الإسلام السياسي السني في استلهام مرحلة الخلافة. إذن، يمكن اعتبار فكرة الأقيال مجرد ردّة فعل لهذه الجماعات، إذ اخذت السباق الانعزالي نفسه، والمنقطع عما سبقه أو لحقه زمنياً.

التاريخ من مكوّنات أي هوية جمعية، حتى لو كانت متخيّلة، لكن معاداة مرحلة تاريخية قد تتسبّب في إشكالات كبيرة، خصوصا انها مرحلة قائمة، فالتيارات الإسلامية تعادي مرحلة ما قبل الإسلام، أما الأقيال فهم يعادون مرحلة الإسلام الذي هو من مكوّنات الهوية اليمنية، وهي هوية تربط اليمنيين بشعوب أخرى، وتفكّك أي حالة عزلة ونرجسية قد تكون نتاج الهويات الوطنية المتطرّفة. وبالطبع، صارت مرحلة ما قبل الإسلام محورية في تأسيس هوية اليمن القُطرية في المنطقة، بعد أن كان الجامع الإسلامي الرابط الأساسي بين شعوب المنطقة. على إيجاد حلّ بسبب ندرة توفر أطفال مرحلة ما قبل الإسلام أوقعت هذه الهوية القُطرية في عدة إشكالات، أبرزها معاداة المرحلة الإسلامية والوقوع في خطيئتي العزلة والنرجسية. والأخيرة تكمن في إشكالية التعامل مع مرحلة ما قبل الإسلام كانها منفصلة عما يحيطها من المناشطة نسرين حوتامة، في التقرير جغرافيا ومنقطعة زمنياً عما يسبقها أو يليها، فكل محاولات استدعاء تلك المرحلة فيها عداء مبطن أو ظاهر مع قلب الجزيرة العربية، باعتبارها منطقة بدوية نشرت بداوتها مع نشر الإسلام. وهذا غير دقيق تاريخياً، لأن الإسلام ظهر في مركز تجاري وسياحي ديني، وهي مكة، مع عدم إنكار تأثير عامل البداوة والقبيلة، وهما حاضرتان في كل المنطقة، الشام ومصر والمغرب العربي، المقصود هنا إشكالية البداوة ليست قاصرة على منطقتي نجد والحجاز.

من جهة أخرى، لا تزدهر الحضارات منفردةً في أي بلد، فحضارة اليمن كانت ضمن امتداد حضاري لمناطق في آسيا وأفريقيا، تأثرت وأثرت، ازدهرت وتعثرت. قراءة التمجيد لا تنفع كثيراً في فهم عوامل الانحطاط والازدهار، ولا في إدراك أهمية ما يدور حولنا في المنطقة مؤثراً علينا وبنا.

ويأتي الانقطاع الزمني ضمن تصوّر أن الإسلام جاء لحظة حاسمة أدّت إلى سقوط الحضارة اليمنية، وأنها مرحلة مظلمة بالكامل، هذا في الواقع سردية متأثرة بشدة بالكتابة الاستعمارية لتاريخ المنطقة، وتواترت بين مؤرّخي المنطقة حتى أصبحت مقاربة للحقيقة، على الرغم من مجافاتها التاريخ.

لم يتعرّض اليمن للاستعمار، لذا عمليات التنقيب التاريخي والاستكشاف الأثري التي ارتبطت بالاحتلال بسيطة نسبياً باليمن، ما أدّى إلى كتابة تاريخية منقوصة لتلك المرحلة التاريخية في اليمن، لكن التأثر بالمنهج الغربي يظل الغالب في كتابة مرحلة ما قبل الإسلام. ويعاني هذا المنهج من بعض الاختلالات، خصوصا المتعلقة بالتعامل مع حضارات المنطقة كانها جزر منفصلة عن بعضها بعضا، وفي تضاد وصراع مفتعل مع الحقيقي، وفي شرك التعصب والتمييز، ليس فقط ضد الهاشميين، بل أيضا ضد تتجاهل مظلومية حقيقية لليمنيين من أصول أفريقية، وبمنطق إنكار يمنية الهاشميين ذاته سيتم إنكار اليمنيين من أصول أفريقية.

حديث الهوية شديد التعقيد، ولا يتحمل بساطة في الطرح، بل يستدعي حساسية لجميع المكونات الاجتماعية من دون إقصاء أو استعداء، وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا كان حديث الهوية تمجيدا تاريخيا، لا يتطلع إلى المستقبل وإلى مكونات المجتمع المتنوعة ضمن رؤية مستقبلية تحقق العدالة والمساواة للجميع. كما إن عملية بناء الهوية الوطنية الناجحة مرتبطة دوما بوجود كيان سياسي ناجح ومتماسك، وهو الدولة أو مشروع سياسي لديه تصوّرات سياسية، وليست مجرّد تنفيس لشباب كثر محبطين من الأحزاب والعملية السياسية، لتصبح الدولة منزوعة عن السياسة غارقة في ماض بلا مستقبل.

استدعاء التاريخ وامّجاده أمر مفهوم في ظل حالة انحطاط غير مسبوقة، وقد ينجح في حث الناس على التطلع إلى مستقبل أفضل، بمنطق أن من حقق هذه الأمجاد يستطيع تحقيقها مستقبلاً. كما إنها تقلل من حالة الشعور بالإحباط والغرق في ازدراء الذات جرّاء الوضع الحالي، لكن لا بد من الحذر من استدعاء كهذا، إلا يتحوّل إلى شكل من أشكال الهروب، ليس فقط من بؤس الحاضر، بل أيضا هروب من استحقاقات المستقبل.

(كاتبة يمنية)

> التاريخ من مكوّنات أي هوية جمعية، حتى لو كانت متخيّلة، لكن معاداة مرحلة تاريخية قد تتسبّب في إشكالات كبيرة

التاريخ لبناء تصوراتها السياسية المستقبلية. وأيضاً من إشكالات فكرة الأقيال معاداة الهاشمية، وهي فكرة توقع يمنيين كثيرين في عداء مع شريحة من المجتمع. إشكالية الهاشمية معقدة، فهي عصبية مختلفة عن بقية العصبيات، لأنها تمتلك مشاعر مظلومية وتمايز قديمة تراكمت عبر مئات السنوات، وبالتالي لا يمكن تقويضها بمعاداتها، ما قد يقوّي عصبويتها، ويصعب من عملية تفكيك هذه العصبية، وهذا غير متاح إلا بهوية وطنية، تشمل جميع مكونات اليمنيين، فالهوية اليمنية التي تعادي الهاشمية قد تقع في شرك التعصب والتمييز، ليس فقط ضد الهاشميين، بل أيضا ضد تتجاهل مظلومية حقيقية لليمنيين من أصول أفريقية، وبمنطق إنكار يمنية الهاشميين ذاته سيتم إنكار اليمنيين من أصول أفريقية.

حديث الهوية شديد التعقيد، ولا يتحمل بساطة في الطرح، بل يستدعي حساسية لجميع المكونات الاجتماعية من دون إقصاء أو استعداء، وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا كان حديث الهوية تمجيدا تاريخيا، لا يتطلع إلى المستقبل وإلى مكونات المجتمع المتنوعة ضمن رؤية مستقبلية تحقق العدالة والمساواة للجميع. كما إن عملية بناء الهوية الوطنية الناجحة مرتبطة دوما بوجود كيان سياسي ناجح ومتماسك، وهو الدولة أو مشروع سياسي لديه تصوّرات سياسية، وليست مجرّد تنفيس لشباب كثر محبطين من الأحزاب والعملية السياسية، لتصبح الدولة منزوعة عن السياسة غارقة في ماض بلا مستقبل.

استدعاء التاريخ وامّجاده أمر مفهوم في ظل حالة انحطاط غير مسبوقة، وقد ينجح في حث الناس على التطلع إلى مستقبل أفضل، بمنطق أن من حقق هذه الأمجاد يستطيع تحقيقها مستقبلاً. كما إنها تقلل من حالة الشعور بالإحباط والغرق في ازدراء الذات جرّاء الوضع الحالي، لكن لا بد من الحذر من استدعاء كهذا، ألا يتحوّل إلى شكل من أشكال الهروب، ليس فقط من بؤس الحاضر، بل أيضا هروب من استحقاقات المستقبل.

(كاتبة يمنية)

رام الله مدينة أردنية

معن البياري

يُشاع عن الأردنيين أنهم أصحاب كشرة، وليسوا ضحوكين، غير أن زوابع في «السوشيال ميديا» يثيرها النشطون في التعليقات المرتجلة، بشأن مستجدّات تطرأ وتخص بلدهم، تفيد بغير ذلك. وقد نُسب إلى رئيس الوزراء الأسبق، عبدالله النسور، قوله إبّان كان في موقعه ذاك، إنه رفع منسوب ضحك الأردنيين، من فرط سخريتهم من احتراف حكومته رفع الأسعار، في نكاتٍ غزيرةٍ كانت ساخطةً عليه، في وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه تدويناتٌ وتغريداتٌ تتالت، منذ صباح يوم الجمعة الماضي، بشأن فداحة الأخطاء التي بدا عليها شاب وزميلته في فريق الاستقبال في جناح الأردن في «إكسبو دبي 2020»، في إجابتيهما، على الهواء مباشرة، عن أسئلة مراسل على شاشة قناةٍ تلفزيونية محلية، دلّت على أن ذخيرة الأردنيين من السخرية الحانقة على سوء الأداء العام، الحكومي والرسمي في غير شأن، وفيرة.

وإذا كان حديث الشاب عن الثورة العربية الك

أين مصر من أحداث السودان الانقلابية؟

جمال محمد إبراهيم

1

الناظر العجل لحقيقة العلاقات بين السودان ومصر يرى بلدين ليسا فقط شقيقين، بل هما على علاقة توأمة افتراضية، جمعتهما فيها الجغرافيا كما التاريخ. لكنّ النظرة الفاحصة ترى أنّ ثمّة التباسات، على الرغم من حميمية تلك العلاقة، قد اعترت تلك العلاقة في تاريخها القريب. يرى سودانيون كثيرون، خصوصاً من جيل سنوات خمسينيات القرن الماضي وستينياته، أنّ بلادهم قد دفنت مدينة سودانية كاملة المعالم، هي مدينة وادي حلفا القديمة، تحت مياه بحيرة السد العالي، إكراماً لعيون مصر جمال عبد الناصر التي شيدت «السد العالي» في منطقة الحدود المشتركة بين البلدين. لكنّ مصر، في الوقت ذاته، في عام 1957 نراها تعلن سيادتها على مثلث حلايب السوداني. لجأ السودان إلى الأمم المتحدة، وبقيت شكواه ضد مصر على طاولة مجلس الأمن، معلقة منذ ذلك التاريخ من دون حسم. حين أعلن عبد الناصر قيام الوحدة مع سورية، تشكك مؤرّخون، مثل البريطاني ك.هندرسون الذي تساءل عن أيّ وحدة أنسب لمصر: مع سورية أم مع السودان؟ لمصر هنا، ثمّة أولويات ملتبسة.

ثم تقع على مصر هزيمة حرب يونيو 1967، فتهبّ الخرطوم لنصرة الزعيم العربي عبد الناصر، فتعجب العالم عن عاصمةٍ تهلل لقائدٍ مهزوم، قدم ليحضر قمة سياسية عربية في عاصمة السودان، غير أنّ الخرطوم لم ترفع معنويات مصر وحدها، بل معنويات الشعوب العربية جمعاء، عبر مؤتمر لاءات الخرطوم الثلاث الشهيرة.

لكن تسمع في 1996 عن محاولة فاشلة استهدفت لأوّل مرّة رئيساً مصرياً خارج بلاده. لم يكن وراءها إسرائيليون، أو حتى فلسطينيون ناقمون على اتفاقات كامب ديفيد التي أبرمتها مصر مع إسرائيل. بل كانوا أزلاماً من رجال نظام عمر البشير، خطّطوا للعملية نظرياً في الخرطوم، وفشلوا في تنفيذها ميدانياً في أديس أبابا. الرئيس المصري الذي روّج نظام البشير عام 1989 هو نفسه من عمل هذا النظام لاغتياله عام 1996، وذلك وجه لالتباسات العلائق في العقود الأخيرة بين أنظمة الحكم في كلّ من السودان ومصر.

2

ما حقيقة الموقف المصري الغامض من انقلاب الجنرالات في السودان في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ولماذا بدا الصوت المصري خفيضاً؟ وهل هي المرّة الأولى، أم أنّ ذلك مسلك بنيوي مُمنهج، تعتمده الدولة في مصر تجاه الدولة في السودان؟ لننظر في التاريخ القريب برهة، لنرى وجوهاً أخرى تعكس التباسات في نظر كثيرين بشأن علاقة البلدين.

كانت للشعب السوداني انتفاضته في 21 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1964، وأسقطت النظام العسكري الذي حكم البلاد من 1958 إلى 1964، وأسهمت الرتب الوسيطة في الجيش في إنجاح ذلك الحراك. تلك انتفاضة جرت وقائعها في سنوات ما قبل ثورات المعلوماتية والاتصالات والعصف الإلكتروني الذي اجتاح العالم الآن، وإلا حظيت بصفة أول موسم ربيع سياسي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، قبل اشتهار ما عرف لاحقاً بثورات الرّبيع العربي، في عام 2011 وبعده. كان لدولة مصر موقفها الملتبس بشأن انتفاضة الشعب السوداني في تلك الحقبة، إذ كتب محمد حسنين هيكل في أسبوعيته «بصراحة» في صحيفة الأهرام، في 6/ 11/ 1964 مقالاً بعنوان «ماذا بعد في السودان؟» حمل تشكيكاً في انتفاضة السودانيين الذين يفترضون أن ما يكتبه هيكل لا يصدر إلا عن الصوت الرسمي للقيادة المصرية. شنّت الصحف السودانية هجوماً كاسحاً على هيكل، وكتب صحافي سوداني مقالاً في الردّ عليه، بعنوان «وماذا قبل في السودان؟». هبّت في اليوم التالي تظاهرات عارمة أحاطت بالسفارة المصرية في الخرطوم، مُندّدة بالمواقف المصرية تجاه ثورة السودان التي أسقطت نظام الفريق إبراهيم عبّود في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1964.

3

ثم يأتي السؤال ثانية هنا: لماذا يبدو الصوت المصري خفيضاً، بشأن ما يجري هذه الآونة في السودان، من تحوّلات سياسية جارفة، شغلت أنظار أطراف المجتمع الدولي منظماته وهيئاته الدولية والإقليمية، فيما بقي الموقف المصري بعيداً؟ اكتفت القاهرة بتقديم نصح بلا لونٍ ولا رائحة، ناشدتْ بموجبه جمُيع الأطراف السودانية ألّا تجنح للتصعيد. بدا لأكثر السودانيين، كأنّ «الشقيقة» مصر غير معنية بتفاصيل ما وقع في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ولا ما تبع ذلك من إلغاء للمواثيق التي تحكم الفترة الانتقالية في السودان، وهو ما اعتبر إنهاءً فعلياً للشراكة بين المكوّنين، المدني والعسكري، وأدخل السودان فيما يشبه النفق المظلم.

لم تجد الدولة في مصر غير «تقديم النصح» فيما بلغتْ تجاوزات اللجنة العسكرية في السودان مع المكون المدني الذي قاد الثورة على نظام البشير في خلافاته، حدّاً أقدمت فيه على لجم حقّ التظاهر السلمي ، وتجرّأتْ على اعتقال رئيس الوزراء ومعه وزراؤه، واقتادتهم جميعاً وبأسلحة مشرعة إلى معتقلات سرية. ذلك ما فعله أولئك الجنرالات مع البشير قبل عامين، فأجبروه بما يشبه التمثيلية الدرامية على التنازل، بعد أن أطبق الثوار السودانيون على نظامه المنهار، غير أنّ ما يثير العجب بشأن الموقف المصري تجاهله انقلاب جنرالات السودان الحالي على الوثيقة الدستورية المؤقتة التي يفترض أن يقود الالتزام بها إلى إكمال مسيرة الانتقال الديمقراطي في السودان، ثمّ نراها تنهي الشراكة الهشّة بين المكوّن المدني الشعبي، صاحب الثورة التي أسقطت نظام البشير، والمكوّن العسكري الذي آثر الانحياز لتلك الثورة، في الساعة الخامسة والعشرين لنجاح ثورة السودانيين في ديسمبر/ كانون الأول 2018.

هكذا أجمع المجتمع الدولي على إدانة تلك الانتكاسة التي لحقتْ بثورة السودانيين التي حازتْ إعجاب العالم الحرّ الديمقراطي، ولم يتردّد عن إدانة انقلاب جنرالات السودان، غير بضع دول تحسب بأصابع اليد، أبدت صمتا تجاه الحالة الانقلابية في السودان، مثل روسيا والصين الشعبية وفنزويلا. ولعلّه مثير للغرابة عند كثيرين الموقف المصري «المحايد» بشأن أحداث السودان، فيما اعتاد العالم أن ينظر إلى مجريات أمور السودان عبر عيون مصرية.

> لعله مثير للغرابة عند كثيرين الموقف المصري «المحايد» بشأن أحداث السودان، فيما اعتاد العالم أن ينظر إلى مجريات أمور السودان عبر عيون مصرية
>
> روّج مبارك نظام البشير عام 1989 ثم حاول هذا النظام اغتياله عام 1996، وذلك وجه لالتباسات العلائق بين أنظمة الحكم في كلّ من السودان ومصر

4

ماذا حدث لتلك العيون المصرية، يا ترى؟ ممّا تحفظه ذاكرة المراقبين، قبل ثلاثين عاماً غداة انقلاب العميد عمر البشير، أنّ أغلب أطراف المجتمع الإقليمي، بل والدولي، قد اعتمدتْ قراءة القاهرة انقلاب عام 1989 على النظام الديمقراطي آنذاك في السودان. لقد فعلتْ تصريحات الرئيس المصري، حسني مبارك، المُرحّبة آنذاك، أنّ انقلابيي السودان «دول أولادنا» فعل النار في الهشيم. بعد ترويج الرئيس المصري لانقلاب الجنرال البشير وقتها، نال الأخير قبولاً من كامل دول الإقليم. ثم سرعان ما أدرك الرئيس مبارك الخديعة الكبرى التي ورّطه فيها رجال مخابراته. في عام 1996، كاد أزلام البشير أنْ ينالوا منه، في محاولتهم اغتياله. الدرس الذي استوعبته دول الإقليم، ومعهم أطراف المجتمع الدولي، أنّ نظام البشير قد خدعهم مثلما خدع الرئيس المصري. لم تعد العيون المصرية صالحة للنظر إلى مجريات الأمور في السودان.

5

في نظرة عامة إلى مُجمل التطورات السياسية في أنحاء المعمورة، مثّلت ثورة المعلوماتية والتواصل عبر المنصّات الإلكترونية تطوراً بالغ الأثر على متابعة تلك التطورات. تنقل العين المباشرة للقنوات الفضائية الأحداث في عين المكان وعين الزمان. لم تعد التغطيات الإعلامية قصراً على الإعلاميين وحدهم، إذ مجرّد حملك هاتفاً جوّالاً، يتيح لك ليس المتابعة فحسب، بل المشاهدة المباشرة والتوثيق الآني والتفاعل التبادلي مع أيّ حدث ماثل أمامك. العيون المصرية التي كان ينظر عبرها الآخرون إلى أحوال السودان تجاوزتها عيون أخرى أكثر حدّةً وأشد إبصاراً. منحت المعلوماتية والتواصل الرقمي قدراً من المتابعة الإعلامية المباشرة والمؤثرة، بما يُغني عن انتظار التقارير الخبرية للأحداث السياسية، ولم تعد معه النظرة إلى التطورات السياسية في أي بقعة رهينة لنظر عبر أيّ طرف ثالث. كان لافتاً، وفي ما يتعلق بأحداث السودان وانقلاب الجنرالات على المكوّن المدني، أنّ بياناً جمع الولايات المتحدة مع كلٍّ من السعودية والإمارات دان ما وقع في السودان، ودعا إلى الحوار والرجوع إلى الوثيقة الدستورية المؤقتة، ولم تكن مصر جزءاً منه. باختصار، لم ترَ تلك الدول الثلاث موقفاً يجبرها على التماهي مع موقف طرفٍ كانت له المرجعية التاريخية في النظر إلى الشأن السوداني. الخشية أن تشكل التطورات السياسية الماثلة حول المواقف المصرية، وتوجهات الثورة الشعبية في السودان، وهذه الانعطافة الماثلة في علاقات مصر والسودان، انعطافاً سلبياً، قد لا يساعد في استدامة تلك العلاقات التي يقال إنّها عميقة عمق التاريخ المشترك.

(كاتب وسفير سوداني سابق)

التعليم في مصر... معاناة وحديث كل عام

أحمد ماهر

نجحتُ، أخيراً، في نقل أبنائي من مدارس خاصة ذات طابع استثماري، إلى مدارس أخرى حكومية، يفترض أنها متميزة، وتدرّس المواد باللغة الإنكليزية. والسبب الرئيسي للنقلة اقتصادي بحت، وهو توفير النفقات بالأساس بعد زيادة الأسعار المتسارعة في مصر، وَمِمَّا ترتب عنه من ارتفاع نفقات المعيشة وتكلفة التعليم. وفي الواقع، تعتبر محاولة نقل أطفالي إلى مدرسة حكومية رسمية بدلاً من الخاصة نتاج سلسلة طويلة من محاولات تتجدّد كل عام، فالنفقات تزداد بشكل متسارع، وأصبح التعليم الجيد عبئاً كبيراً. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن قرار الانتقال من التعليم الخاص إلى التعليم الحكومي هيناً، وكذلك لم تكن عملية النقل ذاتها سهلة إجرائياً، فهي قد تكون المحاولة الرابعة للسنة الرابعة على التوالي، ولكنها هذا العام استغرقت وقتاً ومجهوداً كبيرين في إجراءات حكومية معقدة ومهينة. عشرات الأيام في الوقوف في طوابير ودفع رسوم عجيبة تتجدّد مع كل خطوة، بالإضافة إلى طوابع الدمغة وضرائب ورسوم يجب دفعها في أماكن أخرى بعيدة، قبل العودة إلى طوابير أخرى، ثم دفع رسوم أخرى وهكذا. وفي نهاية المطاف تُدفَع تبرعات إجبارية، مثل الجباية، ليس لها أية صفة قانونية.

بخصوص المكان الجديد، هناك فرق كبير بالطبع بخصوص الشكل والإمكانات والمساحة، وحتى مستوى النظافة والملاعب بين المدرسة الخاصة والأخرى الحكومية، ولكن لا فارق كبيراً في جوهر العملية التعليمية. المناهج واحدة هنا وهناك، لا تزال تعتمد على الحفظ والتلقين. ففي التعليمين، الحكومي والخاص، يُهمَل الجانبان، التربوي والرياضي، وتُهمَل جزئية المواهب والإبداع، بالإضافة إلى أنه في العامين الماضيين لم يكن هناك دراسة بالمعنى الحقيقي في مصر، فالتعليم كان من المنزل أو «أونلاين» بسبب كورونا، والاختبارات في العام الماضي أُجريَت بشكل تجريبي، وشابها عوار كثير. ولذلك، الفرق الجوهري بين التعليمين، الحكومي والخاص، هو في المصروفات الهائلة التي يجب إنفاقها في التعليم الخاص، والتي تصل إلى عشرات آلاف الجنيهات لكل طالب، وقد تصل إلى أكثر من مائة ألف أو مائتين إذا كانت المدرسة «إنترناشيونال» أو تدرّس مناهج دولية بريطانية أو أميركية.

محزن أن يكون هناك أكثر من نظام تعليمي في بلد واحد، رسمي عربي ورسمي عربي متميز، ورسمي لغات وآخر تجريبي وثالث لغات تجريبي متميز، ومدارس خاصة تدرّس بالعربية ومدارس خاصة تدرس المواد بلغات أجنبية، وأخرى تدرس مناهج بريطانية وأخرى فرنسية وثالثة أميركية. لكن العامل المشترك بين كل تلك المدارس أنها في دولةٍ لا تضع التعليم في أولوياتها. فالتعليم مجرّد شهادة رسمية، ورقة للتفاخر، إجراءات روتينية لا بد من اجتيازها حتى يكون هناك لقب ما، وهو ما عبّر عنه عادل إمام، في مسرحية قديمة، بأنها «بلد شهادات بصحيح»، فالتعليم هو وسيلة للحصول على لقب ما يتيح الوجاهة الاجتماعية، وهناك مئات آلاف يتخرجون من الجامعات كل عام ويعملون في مهن وحرف لا علاقة لهما بما درسوه.

بعد ثورة يناير، دعيت إلى الولايات المتحدة ودول أوروبية للحديث عن الثورة المصرية وتجربة الحركات الاجتماعية الشبابية في مصر ودورها في صناعة حراك 2011، وكانت مدارس عديدة صاحبة تلك الدعوات، حكومية أوروبية وأميركية مملوكة للدولة هناك، التعليم فيها مجاني، ويجري تمويلها من الضرائب في تلك الدول، ولكنها بالطبع أكثر رحابة وفخامة وجدّية ومنهجية من تلك الخاصة والإنترناشيونال، باهظة التكاليف في مصر، ما يعكس الأولويات عندنا وعندهم.

في تلك الزيارات والندوات في مدارس أوروبا والولايات المتحدة، وجدت الشباب الصغير، بين 12 و16 عاماً، يسألونني أسئلة في منتهى الجرأة والقوة، يصولون ويجولون ويطلقون أسئلة معقدة تعكس سعة الاطلاع والثقافة. وقتها، قلت في نفسي: يوماً ما سيكون لدينا أجيال شابة على هذا القدر من الثقافة والاطلاع، فشعوبنا ذكية نتيجة ما تواجهه من صعوبات يومية في الحياة، ولكن التعليم في بلادنا، مثل كل شيء، يعتمد على الأوامر والحفظ والتلقين. أما التعليم في الدول المتقدّمة فيعتمد على الأبحاث وعلى الابتكار والإبداع، ولكن إن طُبِّق نظام تعليمي مبتكر مع تشجيع حرية الرأي والبحث، يمكننا صنع المعجزات.

الأولويات في مصر واضحة، مليارات الجنيهات من أجل التأمين، ومليارات المليارات من أجل إنشاء مشروعات سياحية وخدمية عملاقة، ومليارات أخرى لإنشاء طرق وجسور لخدمة تلك المشروعات السياحية العملاقة الجديدة. أما ميزانية التعليم، التي نص دستور 2014 على أن يكون الحد الأدنى للإنفاق نسبة 6% من الناتج المحلي، وهو ما يُخالَف منذ بدء العمل بالدستور، حيث لم تزد النسبة على 4% عام 2015، وتقلّ كل عام، حتى وصلت إلى أقل من 2,5% في موازنة 2021 /2022. ليس من أملٍ نهضت بشكل حقيقي من دون تعليم، فالتعليم هو الاستثمار الحقيقي والتنمية الحقيقية، وليس استيراد التكنولوجيا وإقامة مشاريع استثمارية سياحية، ولا يبدو أن لدى من بيدهم القرار في مصر اهتماماً حقيقياً بقضية التعليم، حتى على الرغم من وجود وزير للتعليم، يبدو للوهلة الأولى أن لديه فكراً جديداً ومبتكراً لم يكن لدى من سبقوه.

أحمل مشاعر عديدة متضاربة لوزير التعليم في مصر، طارق شوقي، ففي لقاءاته الإعلامية قد يبدو خطابه منطقياً بنسبة كبيرة، ويوحي حديثه بأن لديه رؤية ثاقبة أو خطة للتطوير، أو ربما كان يرغب فعلياً في الانتقال نحو المستقبل وتطوير التعليم المصري المترهل والمتكلس منذ سنوات. وقد تعرّض الرجل لانتقاد متخصصين كثيرين في التربية والتعليم، لكونه دكتوراً في هندسة الميكانيكا في الأساس، وليس خبيراً في التربية والتعليم، وشغل مناصب قبل ذلك، كذلك فإنه قادم من خارج منظومة الحكومة المصرية والدولاب الإداري للدولة، كل إنجازاته التي جعلته يقفز إلى هذا المنصب، إنشاؤه موقع بنك المعرفة المصري، بالإضافة إلى طرحه أفكاراً غير تقليدية للتعليم المصري.

ليس من مشكلة في أن يكون وزير التربية والتعليم مهندساً في الميكانيكا أو خبيراً في التكنولوجيا، وأرى كذلك أن للوزير طارق شوقي باعاً وإسهامات كبيرة، وتقلد مناصب أكاديمية وعلمية متعدّدة في عدة جامعات في العالم، ويبدو أنّ لديه رؤية ما ورغبة في إصلاح التعليم في مصر. ولكن، كالعادة، قد لا تكون المشكلة في الأشخاص، بل المشكلة دائماً في السيستم (النظام)، السياسي منه والإداري بالتبعية. وأظن، وقد أكون مخطئاً، أن وزير التعليم الحالي في مصر يحاول تطبيق أفكار جديدة وجيدة في المنظومة التعليمية، فجعل المناهج الجديدة تعتمد على البحث أيضاً، لا التلقين، مشابهة قليلاً لمناهج المدارس «الإنترناشيونال» التي تتكلف مئات آلاف الجنيهات للطالب الواحد، ومناهج أيضاً يُطبَّق بعضها في الدول المتقدّمة، ولكن...

المشكلة دائماً في النظام الإداري والعقلية التي تدير، فكيف يمكن تشجيع حرية التفكير والإبداع إن كانت تعتبر من المحرّمات بشكل سلطوي، وكيف يمكن إقناع الموظفين الإداريين والمدرسين في وزارة التعليم بتطبيق تلك الأفكار التي تتعارض مع ما توارثوه من تقاليد وأساليب إدارية وتعليمية بالية، وكيف يمكن تطبيق تلك الأفكار والأساليب الجديدة مع تلك الميزانية المحدودة المخصصة للتعليم والمتناقصة كل عام؟ وكيف يمكن تطبيق مناهج تعليم الغرب وأساليبه إذا كانت الأرضية نفسها منغلقة، وإذا كانت البيئة تحكمها الأوامر الفوقية والسلطوية المطلقة في كل شيء؟ وماذا عن الشكل والتصميم القبيح لمعظم المدارس الحكومية، التي تعاني دوماً من نقص الإمكانات أو الميزانية المحدودة أو الفساد الإداري الذي يلتهم ما هو متاح، أو تكدّس المدارس بأعداد من الطلاب أكبر من القدر الذي يسمح بعملية تعليمية سليمة، وأصبح من المعتاد أن تجبر إدارات المدارس أولياء الأمور على التبرّع الإجباري لاستكمال إنشاءات المدرسة أو لتجهيز الأدوات التعليمية، وهو ما يسمح بكثير من التلاعب والفساد. وإذا كانت أجور المعلمين متدنية، لا تكفيهم للعيش على حد الكفاف، ما يجعلهم يحاولون زيادة الدخل من طريق الدروس الخصوصية، التي أصبحت أساس العملية التعليمية في مصر، فكيف يمكن تطبيق الأساليب التعليمية المبتكرة، وإذا كان وزير التعليم نفسه لا يستطيع تعيين معلمين جدد في المدارس، ويطالبهم بالعمل من طريق التطوع مقابل قروش قليلة، لا تكفي تكلفة المواصلات من المنزل إلى المدرسة؟ وكيف يمكن تطبيق أساليب التعليم المبتكرة التي تشبه مناهج الغرب، إذا كانت المدارس ليس فيها إمكانات لتنمية المواهب، حيث لا ملاعب رياضية ولا مسرح ولا إمكانات حقيقية، ولا اهتمام بذلك، فحتى التي فيها إمكانات منذ زمن طويل يُعرقَل استخدامها من طريق اللوائح وتعقيداتها وعقليات موظفي الحكومة الذين يتجنبون التجربة ويتخوفون من تحمل المسؤولية.

> التعليم هو البناء الحقيقي للدولة، وليس المشروعات السياحية الفخمة والخدمات المرتبطة بها، وهذا هو الفرق بين النمو والتنمية

أما عن الفساد، فحدّث ولا حرج. فبالتأكيد لا تخلو هياكل ومؤسسات وزارة التربية والتعليم في مصر من هذه الآفة التي تستوطن باقي الأجهزة الحكومية والوزارات، تراكمات الفساد والمحسوبية التي تعرقل جهود من لديه نيات حقيقية للإصلاح، إن كانت موجودة، فإجراءات إدارية على الطلاب أو أولياء الأمور إنجازها تحتاج أيضاً لإكراميات وتبرّعات إجبارية عديدة، تعتبر بمثابة رشوة مبطنة، أو في أحسن الأحوال تحتاج اتصالات وعلاقات بأحد الإداريين أو بعض كبار الموظفين في الدولة، من أجل تذليل العقبات وتقليل الخطوات والعراقيل الإدارية. على الرغم من كل ما يعلنه الوزير المصري كل فترة من تعديلات، إلا أن جوهر أسلوب الإدارة العقيم لا يزال سارياً، ولا تزال تلك المحاولات مجرّد مسكنات أو ترقيع، لأنه لا توجد إرادة سياسية حقيقية بجعل قضية التعليم الأولوية، فليس ثمّة أمة نهضت من دون الاهتمام بالتعليم، فالتعليم هو البناء الحقيقي للدولة، وليس المشروعات السياحية الفخمة والخدمات المرتبطة بها، وهذا هو الفرق بين النمو والتنمية، فقد تُحقَّق بعض الطفرة وبعض النمو الاقتصادي من طريق القروض والاستثمارات الأجنبية والمشروعات السياحية والخدمية، أما التنمية المستدامة فتعتمد في الأساس على الإنسان.

(كاتب وناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads